



تم إعداد هذا التقرير من قبل مكاتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) للأزمة السورية بالتعاون مع جميع القطاعات في المراكز وعلى مستوى المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية. وتغطي هذه الملحة العامة عن الوضع الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2018. وسيصدر التقرير المقبل في 1 شباط/فبراير 2019 تقريباً.

أهم الأحداث

- تساور الأمم المتحدة وشركائها مخاوف كبيرة بشأن السكان المدنيين الذين تأثروا بالأعمال العدائية الأخيرة في جنوب شرق محافظة دير الزور، حيث قيل إن الغارات الجوية أسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية.
- في 1 كانون الأول/ديسمبر، فتحت قوات سورية الديمقراطية ممراً أمنياً، ونتج عن ذلك فرار أكثر من 3.000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، من جيب هجين الذي يسيطر عليه تنظيم الدولة الإسلامية، حسب التقارير الواردة. وتشعر الأمم المتحدة بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن بعض التحركات اللاحقة لهؤلاء النازحين إلى مخيم الهول ومستوطنة أبو خشب غير الرسمية وموقع عبور البصيرة لم تكن طوعية. تتبع هذه التحركات نزوح ما يقدر بنحو 6.000 شخص من جيب هجين الخاضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية إلى المناطق المحيطة خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر.
- أدانت الأمم المتحدة في سورية بشدة الهجوم الذي وقع في 29 تشرين الثاني/نوفمبر على بعثة إنسانية مشتركة في جنوب شرق محافظة دير الزور، والذي أسفر عن إطلاق النار على سائق سوري تابع لمنظمة غير حكومية محلية وإصابته بجروح (انظر بيان مكتب الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية الصادر في 30 تشرين الثاني/نوفمبر). وتدعو الأمم المتحدة جميع أطراف النزاع إلى تحمل مسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتخاذ كافة التدابير الممكنة لحماية المدنيين، بمن فيهم عمال الإغاثة. وفي أعقاب هذا الحادث، علقت الجهات الفاعلة الإنسانية أنشطتها في المنطقة.
- على الرغم من تحسن الوصول، استمر الإبلاغ عن تعطل التعليم في شمال شرق سورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تأثر ما يقرب من نصف الأطفال الملتحقين بالمدارس التابعة للحكومة السورية في شمال شرق سورية، والبالغ عددهم 102.000، بالعوائق المتعمدة التي تمنعهم من الذهاب إلى مدارس الحكومة. ويشمل هذا العدد حوالي 10.000 طفل لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة منذ نهاية شهر أيلول/سبتمبر، بحسب ما ورد.
- لا تزال هناك تقارير عن عدم كفاية المساعدة الخاصة بفصل الشتاء بين النازحين في شمال شرق سورية. وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال شرق سورية بوجود فجوة بنسبة 39.7 في المئة في التمويل المطلوب، الأمر الذي حال دون تغطية نحو 142.000 شخص مستهدف بالمساعدة في فصل الشتاء.

118,040	244,655	166,305
تدخلاً في مجال الحماية في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور في تشرين الأول/أكتوبر 2018.	عائداً إلى محافظة دير الزور منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017.	عائداً إلى مدينة الرقة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017.
52,642	285,843	643,758
فتى وفتاة وامرأة حامل ومرضعة تم الوصول إليهم لتقديم المساعدة في مجال التغذية في محافظات الرقة وحلب والحسكة ودير الزور، بالإضافة إلى ناحية منبج في محافظة حلب في تشرين الأول/أكتوبر 2018.	شخصاً تم تحسين قدرتهم على الوصول إلى مرافق وخدمات المياه والإصحاح المنقذة للحياة / في حالات الطوارئ في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور في تشرين الأول/أكتوبر 2018.	شخصاً تم الوصول إليهم لتقديم سلال الغذاء وحصص غذائية في حالات الطوارئ في محافظات الرقة وحلب والحسكة ودير الزور في تشرين الأول/أكتوبر 2018.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزايد الإبلاغ عن وقوع إصابات بين المدنيين بسبب الغارات الجوية والقتال المستمر على الأرض في جنوب شرق محافظة دير الزور، وهناك مخاوف إزاء استمرار وجود ما يقدر بنحو 6.000 شخص في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في محيط هجين، حيث يقال أن الأعمال العدائية قد تركزت هناك. وتشير تقارير غير مؤكدة إلى أن الغارات الجوية قد تسببت في مقتل العديد من المدنيين، من بينهم أطفال. ويتعرض المدنيون المتبقون في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً لمستويات عالية من الحرمان. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن ثغرات حرجة في الإمدادات الغذائية والطبية، حيث وصل سعر دقيق القمح في بلدة الشعفة إلى 6.000 ليرة سورية، أي أعلى ستين مرة من سعره في المناطق المجاورة الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية. ويُزعم أن النازحين الذين وصلوا مؤخراً إلى المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية قد أبلغوا عن حالة مزرية في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية وتعرض البنية التحتية هناك لأضرار واسعة النطاق - بما في ذلك المستشفى الرئيسي الذي دُمّر تماماً، بحسب ما ورد - فضلاً عن نقص الغذاء والخدمات الأساسية. وتشير التقارير الواردة إلى أن سكان منطقة هجين يعتمدون على المواد الغذائية التي خزنها تنظيم الدولة الإسلامية.

حتى تموز/يوليو 2018، كان ما يقدر بنحو 25.000 أو 30.000 شخص يقيمون في جيب هجين الخاضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. فر ما يقدر بنحو 10.000-12.000 من هؤلاء الأشخاص من الجيب خلال الفترة من تموز/يوليو إلى آب/أغسطس. ومنذ 11 أيلول/سبتمبر، قامت القوات السورية الديمقراطية، بدعم من قوات التحالف الدولية، بتوسيع عملياتها العسكرية كجزء من محاولتها لإخراج تنظيم الدولة الإسلامية من آخر معاقله في سورية. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، نزح ما يقدر بنحو 6.000 شخص من جيب هجين إلى عدد من المستوطنات المؤقتة غير الرسمية في المنطقة.

وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، قيل أن قوات سورية الديمقراطية قد أنشأت ممرًا أمنياً يربط بين المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. في الأيام الاتية عشر الأولى من شهر كانون الأول/ديسمبر، غادر ما يزيد عن 3.000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، عبر هذا الممر. ومع ذلك، لا تزال هناك تقارير عن القيود المفروضة على حرية تنقل المدنيين الذين يعيشون في منطقة هجين، حيث يقال إن تنظيم الدولة الإسلامية يمنع المدنيين من مغادرة الجيب. وأفادت تقارير أن المدنيين يدفعون للمهربين مبالغ باهظة نظير نقلهم إلى مناطق تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية. ومن بين أكثر من 3.000 شخص خرجوا من جيب هجين الخاضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية إلى مناطق تابعة لقوات سورية الديمقراطية خلال الفترة من 1 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر، وصل 2.800 إلى مخيم الهول و 500 إلى مخيم أبو خشب غير الرسمي. وقد مر العديد من هؤلاء الناس عبر موقع البصيرة.

لا يزال النازحون من هجين على مدار الأشهر السابقة مشنئين في المناطق المحيطة، ويعيشون في مخيمات غير رسمية / مؤقتة، والمزيد من مواقع النازحين الرسمية في غرائنج وبين المجتمع المضيف. بشكل عام، يوجد ما يقدر بنحو 15 مستوطنة غير رسمية تستضيف النازحين، وتقع المواقع الرئيسية في منطقتي غرائنج والبحرة. ولا تزال التقارير الواردة من الميدان تشير إلى وجود عوائق خطيرة تعرقل حركة المدنيين في المجتمعات المحلية بناحية هجين والنواحي المجاورة، وهي صور والبصيرة وذيبيان وسوسة، ويقال أن النساء والفتيات هن الأكثر تضرراً من العقبات التي تعترض الخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه والصرف الصحي. ونظراً لمحدودية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، لا يزال وضع هؤلاء النازحين وخيماً.

في جميع المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية في شمال شرق سورية، يعيش ما يقدر بنحو 35.800 شخص داخل مواقع النازحين واللاجئين اعتباراً من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2018، من بينهم 26.650 نازحاً¹. ويمثل هذا زيادة طفيفة في عدد النازحين المقدر

¹ المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

في الشهر السابق. وبينما تستمر عودة النازحين إلى الرقة ودير الزور من جميع المواقع، أتى معظم الوافدين الجدد خلال الشهر من دير الزور. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017، عاد 18.178 لاجئاً إلى العراق، ومن المتوقع حدوث المزيد من هذه التحركات.

لا تزال هناك مخاوف كبيرة بشأن حالة النازحين، الذين قيل إن العديد منهم غير مجهزين بالقدر الكافي لمواجهة فصل الشتاء. ويُزعم أن الأمطار الغزيرة التي هطلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد تسببت في أضرار ودمار في عدة مواقع إيواء. في موقع للنازحين بالقرب من قرية الجايف في ريف الرقة الغربي، هطلت أمطار غزيرة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر وأتلفت 13 خيمة على الأقل، وسلطت إدارة المخيم الضوء على نقص الاستعدادات لفصل الشتاء في المخيم. وبالمثل، أدى هطول المزيد من الأمطار الغزيرة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى إتلاف / تدمير ما يقرب من 30 خيمة في مخيمات مؤقتة في المناطق الريفية الشمالية والغربية بمحافظة الرقة. وغمرت الأمطار الغزيرة التي سقطت في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر أجزاءً من مخيم العريشة، مما قد يؤثر على 9.000 نازح (هناك مقاومة مستمرة من جانب سكان المخيم وإدارته لعملية انتقال محتملة إلى مخيمات الهول أو مبروكة).

على هذه الخلفية، لا تزال هناك فجوات تمويل كبيرة في الاستجابة لفصل الشتاء في شمال شرق سورية. وقد أفاد قطاع المأوى / المواد غير الغذائية في المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية بأنه حتى 26 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت المنظمات غير الحكومية الدولية المستجيبة في شمال شرق سورية تواجه فجوة تمويلية تبلغ 4.75 مليون دولار في خطة مواجهة فصل الشتاء، ومن المحتمل أيضاً أن يؤثر جزء من الفجوة التمويلية الإجمالية المقدرة بنحو 19 مليون دولار في مركز سورية على الأنشطة في شمال شرق سورية. ومن المرجح أن تحرم فجوة التمويل التي تعاني منها المنظمات غير الحكومية وحدها ما يقرب من 142.000 شخص من أصل 568.000 شخص مستهدف في إطار الخطة الشاملة من المساعدات المخصصة لمواجهة فصل الشتاء.

لا تزال هناك حاجة ملحة وفورية لتوسيع نطاق توزيع المساعدات الشتوية (بما في ذلك أكياس النوم والبطانيات الحرارية والملابس الشتوية والأغطية البلاستيكية ومجموعات المواد غير الغذائية المخصصة لفصل الشتاء والمدافئ والمواد والوقود)، خاصة بالنظر إلى العدد الكبير من النازحين الذين يعيشون في مراكز إيواء غير ملائمة داخل مواقع النازحين (بما في ذلك المستوطنات غير الرسمية والمباني غير المكتملة) التي لا تستطيع تحمل ظروف الشتاء القاسية. وكانت مستلزمات فصل الشتاء من أكثر احتياجات المواد غير الغذائية التي تم الإبلاغ عنها، إلى جانب مصادر الضوء والطاقة. كما تم الإبلاغ عن ارتفاع إيجارات المساكن في محافظة الرقة، مما يمثل تحديات إضافية تعيق الوصول إلى مأوى ملائم خلال فصل الشتاء. كما أبلغ أشخاص يمثلون المصادر الرئيسية للمعلومات في مختف المواقع عن محدودية الوصول إلى الكهرباء والاعتماد على المولدات الخاصة باهظة الثمن، الذي من المحتمل أن يحد من إمكانية الوصول إلى المحتاجين للمساعدة، لا سيما إلى الأسر ذات الدخل المنخفض.

خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ظل آلاف الأطفال في شمال شرق سورية يواجهون عوائق تحد من حصولهم على التعليم. وأصدرت الإدارة الذاتية للأكراد (KSA) مرسوماً في أيلول/سبتمبر يمنع الأطفال من الالتحاق بمدارس الحكومة السورية (التي تدرس المنهج الوطني). وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كان قرابة نصف الأطفال البالغ عددهم 102.000 في شمال شرق سورية المسجلين في نحو 360 مدرسة تابعة للحكومة السورية (41% من الأطفال في سن الدراسة في شمال شرق سورية) يواجهون عوائق تمنعهم من الحضور، من بينهم ما يقدر بنحو 10.000 طفل لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدارس منذ أواخر أيلول/سبتمبر. تواصل الشركاء في المجال الإنساني مع السلطات، مما أدى إلى بعض التحسن وزيادة معدل الحضور إلى المدارس. ومع ذلك، تشير التقييمات الأخيرة إلى أن 10 في المئة من الطلاب في مدينة الحسكة و23 في المئة من الطلاب في القامشلي ما زالوا لا يحصلون على تعليم منتظم. ولا تزال معدلات الحضور غير منتظمة، مع استمرار الإبلاغ المتكرر عن التحديات التي تواجههم عند عبور نقاط التفتيش. كانت هذه القيود مرهقة بشكل خاص في المنطقة المحيطة بالقامشلي، حيث أقامت الإدارة الذاتية للأكراد نقاط تفتيش على الطرق وتواصل تلك الحواجز الأمنية منع الأطفال من الوصول إلى مدارسهم في بعض الحالات. وبحسب ما ورد، تحسن الوضع في مدينة الحسكة منذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، مع وجود نقطة تفتيش واحدة فقط تقترض قيوداً على الوصول. في شمال شرق سورية، استمر تصنيف التعليم كثغرة كبيرة، حيث تفيد التقارير بأن التعليم الثانوي يكاد يكون معدوماً في مناطق واسعة من محافظتي الرقة

ودير الزور. وتوجد حاجة واسعة الانتشار لترميم وتأهيل المدارس، التي تضرر العديد منها بسبب الأعمال العدائية. كما استمر الإبلاغ عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية كعائق يعرقل التعليم في شمال شرق سورية، لا سيما في المناطق المحيطة بجنوب شرق دير الزور.

لم يتم تأكيد أي تفشٍ جديد للأمراض المعدية في شمال شرق سورية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد انخفض عدد حالات الإصابة في مراحل التفشي التي تم الإبلاغ عنها سابقاً بشكل عام. وتم احتواء تفشي الإسهال الدموي الحاد في محافظة دير الزور، إلا أن استمرار معالجة المياه أمر ضروري لضمان بقاء الوضع تحت السيطرة. وخلال الفترة من 1 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تم الإبلاغ عن 845 حالة جديدة من الإسهال الدموي الحاد من خلال مواقع المراقبة الموحدة، نظام الإنذار المبكر والاستجابة وشبكة الإنذار المبكر والاستجابة، من بينها 171 حالة تم الإبلاغ عنها في محافظة الرقة، و410 في محافظة الحسكة، و264 في محافظة دير الزور. ولا يزال عدد الحالات الجديدة المسجلة يظهر انخفاضاً عاماً. وبالمثل، انخفض عدد حالات التيفوئيد الجديدة المبلغ عنها في المحافظات الثلاث على مدار الشهر الماضي، من حوالي 3.430 في تشرين الأول/أكتوبر إلى 2.595 في تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، وبالنظر إلى الأمطار الغزيرة التي أُبلغ عنها خلال الشهر الماضي والتي أدت إلى غمر بعض مواقع النازحين، يشكل تفشي الأمراض المنقولة بالمياه خطراً متزايداً، بما في ذلك التيفوئيد والإسهال الدموي الحاد. وكما ذُكر من قبل، فإن الظروف المعيشية في العديد من مواقع النازحين وخيمة بالفعل. خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أبرزت التقارير المحلية الحالة الصعبة في مخيم جزرة البوحمد للنازحين الواقع في منطقة كسرة في شمال شرق دير الزور، حيث يعاني عشرات الأطفال من الإسهال الدموي الحاد والأمراض المعدية. ووفقاً لإدارة المخيم، لم يتلق حوالي 3.500 شخص (700 أسرة) أي مساعدة منذ ثلاثة أشهر.

في 18 نيسان/إبريل، أبلغت مديرية الصحة المدرسية عن تفشي الحصبة، الذي أثر على الأطفال في سن المدرسة بشكل خاص. ومع ذلك، فبعد عدة حملات تطعيم أُجريت في جميع المحافظات، انخفض انتشار حالات الحصبة الجديدة بشدة منذ ذروة التفشي في أيار/مايو، ووصل عدد الحالات حالياً إلى أدنى مستوى سُجل هذا العام.

شهد عدد حالات داء الليشمانيات طفرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على الرغم من أن الأعداد لا تزال أقل مقارنة ببداية العام. في كانون الثاني/يناير 2018، تم الإبلاغ عن حوالي 1.700 إصابة جديدة بداء الليشمانيات أسبوعياً في المتوسط في المحافظات الثلاث. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر، انخفض هذا العدد إلى حوالي 500 حالة جديدة. غير أنه خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، زاد عدد الحالات إلى 1.135 حالة جديدة أسبوعياً في المتوسط، تم الإبلاغ عن 70 في المئة منها في محافظة دير الزور، مما يمثل زيادة كبيرة في عدد الحالات منذ تشرين الأول/أكتوبر. وقد انتشر داء الليشمانيات إلى حد كبير بسبب الافتقار إلى الرعاية الصحية وموظفي الصحة في المناطق المتضررة.

الاستجابة الإنسانية

ظل الوصول المستمر إلى السكان المدنيين الذين نزحوا جراء الأعمال العدائية الجارية في محيط منطقة هجين يمثل تحدياً بسبب مزيج من انعدام الأمن والتضاريس الصعبة والمسافة البعيدة عن مراكز العمليات. وبينما تمكنت الأمم المتحدة من تقديم المساعدة إلى النازحين في غرانيج، لا يزال الوصول إلى البحرة والمناطق المحيطة ببلدة هجين متعزراً إلى حد كبير. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بإجراء المزيد من التقييمات المشتركة مع الشركاء والمراقبين لتقديم تقدير أكثر موثوقية لإجمالي عدد النازحين والمستوطنات في هذه المناطق وتحديد الاحتياجات الحيوية / الاستجابة لها.

في تشرين الثاني/نوفمبر، حال الوضع الأمني المتدهور، والذي تميز بتغير خط المواجهة، دون قدرة الأمم المتحدة وشركائها على تقديم المساعدة. وبدل إطلاق النار على سائق سوري يعمل في منظمة غير حكومية محلية وإصابته بجروح في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء بعثة تقييم إنسانية مشتركة في ناحية الشحيل - البصيرة، على المخاطر الأمنية التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني، وقد أسفر عن تعليق المنظمات الإنسانية لأنشطتها الإنسانية في تلك المناطق. تم تزويد النازحين الوافدين حديثاً من جيب هجين إلى مخيم الهول بالأغذية والمواد غير الغذائية ومستلزمات النظافة عند وصولهم.

وعلى هذه الخلفية،² لا تزال الاستجابة في دير الزور متمركزة في مناطق الخطين الشمالي والغربي، مع تقديم مساعدات محدودة ومتقطعة إلى ما تسمى مناطق الخط الشرقي، حول هجين، حيث يدور قتال نشط وتُسجل حالات نزوح حديثة. في مناطق الخط الشمالي والغربي، تمكنت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة من تنفيذ برامج منتظمة ومستدامة، ولكن الأحوال الجوية السيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير شكلت تحديات تعوق الوصول إلى بعض المخيمات. على سبيل المثال، ما زال الطريق بين القامشلي وأبو خشب مغلقاً بسبب الأمطار الغزيرة الأخيرة التي جرفت أحد الجسور ومنعت وكالات الأمم المتحدة من الوصول إلى مخيم أبو خشب المؤقت، الذي يقم به حوالي 3.000 نازح. وقد تمكنت المنظمات غير الحكومية الدولية من تقديم بعض المساعدات الإنسانية المحدودة للنازحين في أبو خشب، بما في ذلك نقل المياه، والأغذية التكميلية، وحصص الإعاشة الجاهزة للأكل، بالإضافة إلى الخيام والمواد غير الغذائية التي توفرها الأمم المتحدة.

كما أن الاستجابة لمختلف حالات تفشي الأمراض المعدية التي تم الإبلاغ عنها في شمال شرق سورية مستمرة. في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت مديرية الصحة، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف حملة تطعيم ضد شلل الأطفال تستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة وخمس سنوات في المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية والحكومة السورية على حد سواء. استمرت الحملة حتى 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وسبقها حملة توعية استمرت خمسة أيام. تم تحصين حوالي 110.000 طفل تتراوح أعمارهم بين سنة وخمس سنوات ضد شلل الأطفال. وتُفذت الحملة من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية في مدينة دير الزور، بالإضافة إلى العيادات المتنقلة في المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية. يأتي هذا عقب الإعلان الصادر عن فريق تقييم الاستجابة للفاشية (OBRA)، بعد إيفاده إلى سورية في تشرين الأول/أكتوبر، بشأن احتواء فاشية فيروس شلل الأطفال الناجم عن أخذ اللقاح من النوع الثاني (cVDPV2).

تواصل المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سورية توسيع نطاق المساعدات الإنسانية في مدينة الرقة، حيث تقوم 11 منظمة غير حكومية والعديد من المنظمات غير الحكومية السورية بتنفيذ برامج. كما تقدم هذه المنظمات غير الحكومية المساعدة في دير الزور. وتقدم المنظمات غير الحكومية المساعدة الخاصة بفصل الشتاء، بنوعها النقدي والعيني، في مواقع الاستجابة الرئيسية في شمال شرق سورية.

ونظراً لظروف الشتاء القاسية في المناطق الشمالية من سورية، فضلاً عن العدد الكبير من النازحين، فإن شمال شرق سورية يُعد منطقة جغرافية ذات أولوية لتلقي المساعدة في فصل الشتاء. لقد أُجريت التقييمات والتخطيط على أساس المناطق، وبينما ستلقى معظم مناطق شمال شرق سورية الدعم في فصل الشتاء، فإن خطط الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية حتى الآن تركز بشكل كبير على المواد غير الغذائية الخاصة بفصل الشتاء، مع وجود ثغرات كبيرة في دعم المأوى في حالات الطوارئ وفي فصل الشتاء. وتضع المنظمات غير الحكومية حالياً اللمسات الأخيرة على خطط التأهب لفصل الشتاء وتنفيذها، بما في ذلك الاستجابة النقدية والعينية في مواقع الاستجابة الرئيسية في شمال شرق سورية، بالإضافة إلى برامج التوزيع المنتظمة وإعادة تأهيل المأوى المستمرة.

لا تزال جهود إزالة المتفجرات الخطرة مستمرة في محافظة الرقة. حققت منظمتان إنسانيتان دوليتان تعملان في مجال إزالة الألغام تقدماً جيداً نحو تحقيق تواجد إضافي. وسوف تبدأ إحدى المنظمات عمليات التطهير في كانون الثاني/يناير 2019، بينما ستبدأ الأخرى في آذار/مارس 2019. وسيكون لهذا تأثير كبير على حجم الأعمال المتعلقة بالألغام المنفذة في شمال شرق سورية في عام 2019.



في تشرين الثاني/نوفمبر، نقل برنامج الأغذية العالمي إمدادات إنسانية عن طريق البر إلى القامشلي على متن 79 شاحنة من محافظات حلب وحمص واللاذقية وطرطوس. وخلال الفترة نفسها، نقلت وكالات الأمم المتحدة لوازم حماية الطفل وإمدادات غذائية وصحية عن طريق البر إلى

² تشير مناطق خط الشمال والغرب والشرق إلى الوحدات الجغرافية للتحليل والعمليات التي تسترشد بها الاستجابة المنسقة في المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية في دير الزور شمال / شرق نهر الفرات. يشمل خط الشمال (على طول نهر الخابور) ناحيتي البصيرة وصور؛ ويشمل خط الغرب لنهر الفرات منطقتي كسرة وخشب، ويغطي خط الشرق نهر الفرات نواحي ذيبان وهجين وسوسة.

دير الزور على متن 23 شاحنة (واحدة تابعة لليونيسف، و21 تابعة لبرنامج الأغذية العالمي، وواحدة تابعة لمنظمة الصحة العالمية) من محافظات حلب ودمشق وحمص واللاذقية. وتمكنت المنظمات من إيصال المساعدات إلى القامشلي ودير الزور دون تأخير كبير خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تم تسليم شحنتي إغاثة إنسانية عبر معبر اليعربية إلى سورية، بما في ذلك ست شاحنات في 15 تشرين الثاني/نوفمبر وخمس شاحنات في 28 تشرين الثاني/نوفمبر.

واصلت المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سورية دعم تقديم الخدمات وتوزيع الإمدادات عبر شمال شرق سورية دون عوائق كبيرة في الوصول إلى معظم المناطق خلال هذه الفترة. وكما ذكر في القسم السابق، فإن إمكانية الوصول إلى بعض المناطق في جنوب شرق دير الزور، التي شهدت مؤخراً عمليات نزوح وأعمال عنائية، لا يزال يشكل تحدياً للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين المحليين.



لا يزال قطاع الحماية يتلقى تقارير موثوقة عن تعرض المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، للإصابة والقتل من جراء الغارات الجوية والقصف الأرضي. وفي الوقت نفسه، ما زالت ترد تقارير عن إعاقة الجهود التي يبذلها سكان هجين لمغادرة المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية بحثاً عن الأمان، وهناك مخاوف من أن تنظيم الدولة الإسلامية قد يستخدم المدنيين كدروع بشرية لحماية تحركات جماعته المسلحة.

في ظل الظروف الحالية، يواصل قطاع الحماية الدعوة على أعلى المستويات لاحترام المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي أثناء سير الأعمال العدائية، بما في ذلك أهمية التحذيرات، وإبعاد نقاط الفحص الأمني عن خط النار / الخط الأمامي قدر الإمكان، وانتقال المدنيين بأمان وبدون عوائق من مناطق القتال إلى وجهات من اختيارهم. كما يواصل القطاع دعوة أطراف النزاع للتأكد من اتباع الإجراءات الواجبة في عملية الفحص الأمني، بما يتماشى مع إجراءات التشغيل القياسية التي تم نشرها بالفعل.

في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وفي مطلع الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر، أشارت التقارير المباشرة من منطقة البصيرة إلى استمرار وصول النازحين من مناطق في ناحية هجين تشهد أعمالاً عنائية متواصلة. قامت قوات سورية الديمقراطية بجمع النازحين في البصيرة في مساكن جماعية قبل نقلهم إلى مستوطنة أبو خشب غير الرسمية ومخيم الهول. ووفقاً لشهود عيان، فإن بعض هذه الانتقالات قوبلت بمقاومة من قبل النازحين بسبب تفضيلهم للبقاء في البصيرة، التي تبعد بعض الشيء عن مناطق القتال، لكنهم ما زالوا على مقربة من مناطقهم الأصلية لكي يتمكنوا من العودة بسرعة عندما يسمح الوضع بذلك. وفي حين تعذر الوصول إلى النازحين في منطقة البصيرة بسبب الإجراءات الأمنية المفروضة، فقد لوحظ أن رفض / إجماع النازحين عن نقلهم أثار بعض ردود الفعل العدوانية من جانب قوات سورية الديمقراطية.

تمكن شركاء الحماية من إجراء بعض المشاورات مع الأسر التي نُقلت إلى مخيم الهول. كان معظم النازحين من النساء والأطفال، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى. تم الإبلاغ عن حالات انفصال أسري بسبب صعوبة مغادرة جيب هجين - لا سيما بالنسبة للرجال. وبحسب ما ورد، كان الانفصال الأسري القسري راجعاً أيضاً إلى صعوبة الرحلة، نظراً لعدم قدرة بعض الأشخاص الضعفاء على التحرك بسرعة. وُحدت حالات الأطفال غير المصحوبين بنوهم وأُحيلت على الفور إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل لمتابعتها. كان الحديث عن الرحلة محزناً بشكل خاص، حيث فرّت مجموعات من الناس من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية ليلاً، وساروا على الأقدام لمسافة تتراوح بين 7 و15 كيلومتراً وناموا في العراء من دون طعام أو تدفئة. وفي منطقة البصيرة، تم إيواء النازحين في مساكن جماعية، وقيل إنهم تعرضوا لتقييد حركتهم قبل نقلهم بسرعة إلى مواقع النازحين. وبينما كانوا في المواقع، تمكنوا من تلقي المساعدات الإنسانية، بما في ذلك خدمات الحماية (الإسعافات الأولية النفسية، وخدمات حماية الطفل والإحالة لتلقي المساعدة)، ومع ذلك، وبعد وصولهم إلى الموقع، ورد أن النازحين تعرضوا لمصادرة الوثائق الشخصية، مما أعاق قدرتهم على التحرك بأمان نحو المناطق التي وقع عليها اختيارهم. وكشفت المشاورات مع بعض

مجموعات الوافدين الجدد عن رغبة في مغادرة الموقع، في بعض الحالات، إلى مناطق أخرى خاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية في ريف دير الزور (مثل ذبيان والبصيرة والشحيل) حيث يقيم أقارب لهم. ويواصل قطاع الحماية الإعراب عن قلقه إزاء سياسات النقل غير الطوعي إلى مواقع النازحين وتقييد حرية الحركة.

وبينما نتباين الأوضاع في مواقع النازحين المختلفة، فإن حرية التنقل لا تزال تُعد مصدر قلق رئيسي. في مخيم مبروكة، عبّر النازحون مرة أخرى عن معاناتهم من هذه القيود، نظراً لتأثيرها المباشر على قدرة النازحين على البحث عن سبل كسب العيش خارج الموقع. وتتنطبق القيود المفروضة في بعض الأحيان على الإحالات الطبية أيضاً. وتواصل الجهات الفاعلة في مجال الحماية على المستوى المحلي حوارها مع السلطات الحاكمة لتوعيتها بمبادئ الحماية وحقوق الإنسان، من أجل تعزيز حيز الحماية للأشخاص الأولى بالرعاية. كما تتواصل الدعوة على مستوى أعلى مع الأطراف ذات النفوذ، بما في ذلك من خلال قنوات التنسيق العسكري المدني، وإن كانت النتائج محدودة. ومع ذلك، وبعد ثمانية أشهر من القيود المفروضة على الوصول، تمكنت منظمة اليونيسف من الوصول إلى الأسر الوافدة وتقديم الخدمات لها في عين عيسى. ووافقت سلطات المخيم على وضع جدول أسبوعي لتقديم مثل هذه الخدمات، إضافة إلى منح حق الوصول لبعض الجهات الإنسانية الأخرى بالفعل، بحسب ما ورد.

تواصل وكالات الحماية التابعة للأمم المتحدة جهودها من أجل التخفيف من مخاطر الحماية في مراكز الإيواء من خلال ضمان التواجد والحفاظ على الأنشطة القائمة (الاستشارات، والدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، والتوعية بمخاطر الألغام والعنف القائم على النوع الاجتماعي) بما يتماشى مع خطة العمل الرامية إلى تعزيز الحماية في مواقع النازحين المتفق عليها منذ مطلع العام. خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تم تنظيم جلسة تدريبية لمدة يومين حول تعميم مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي لـ 22 مسؤول تنسيق من جميع القطاعات العاملة في شمال شرق سورية، بما في ذلك بعض ميسري الأمم المتحدة العاملين في الميدان. وكان الغرض من هذا التدريب هو توفير التوجيه العملي الأساسي للعاملين في المجال الإنساني لتنسيق وتخطيط وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الإجراءات الأساسية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والحد من مخاطره في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية. وفي موازاة ذلك، ساعدت الأحداث المتعلقة بمبادرة "16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي"، سواء داخل مواقع النازحين أو في المجتمعات المحلية، على زيادة الوعي بالعديد من القضايا، من بينها التحرش الجنسي والزواج المبكر (مصحوبة بجلسات التوعية القانونية) والعنف المنزلي.

استمرت عملية عودة النازحين من غالبية المواقع، وإن كان بوتيرة أبطأ. وقد تم توجيه معظم العائدين إلى البصيرة كنقطة عبور. ظهرت التحديات التي لوحظت بالفعل في التحركات السابقة بشكل دوري. وواصل بعض العائدين الإبلاغ عن مصادرة بعض اللوازم بمجرد وصولهم إلى مناطقهم الأصلية، وحثت الجهات الفاعلة في مجال الحماية على منع هذه الممارسة. وواجهت الجهات الفاعلة في مجال الحماية مشكلة رئيسية أخرى متعلقة بالدعوة، بما في ذلك من خلال قنوات التنسيق المدني العسكري، بشأن مطالبة العائدين بدفع رسوم مقابل توفير حراسة مرافقة من قوات الأمن الداخلي الكردية (أسايش) من مواقع النازحين إلى البصيرة. وبحسب بعض المزاعم، فإن هذه الممارسة تحمي النازحين العائدين من التعرض للاعتداء من قبل تنظيم الدولة الإسلامية. ونظراً للافتقار المزعوم إلى السيارات اللازمة لمرافقة القوافل، فإن هذه الممارسة تتمثل في تحميل العائدين تكلفة استئجار السيارات. وقد سُلطت الأضواء على الآثار السلبية لهذه الممارسة، حيث أنها تؤدي إلى استنزاف موارد العائدين الشحيحة بالفعل وتعوق إعادة إدماجهم وقدرتهم على الصمود في مناطقهم الأصلية / مناطق العودة.

التحديات التشغيلية الشاملة

تواجه المنظمات الإنسانية تحديات كبيرة تعرقل الاستجابة للاحتياجات في شمال شرق سورية. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- **القتال النشط وانعدام الأمن:** لا تزال الأعمال العدائية النشطة وانعدام الأمن، لا سيما في جنوب شرق دير الزور، تشكل عائقاً كبيراً أمام توسيع نطاق البرامج الإنسانية، لا سيما في خضم وضع يتسم بالسيولة وتنتج عنه تغييرات متواترة في السيطرة. في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت بعثة تقييم إنسانية مشتركة في منطقة الشحيل - البصيرة في جنوب شرق دير الزور للهجوم، وتم إطلاق النار على سائق سوري تابع لمنظمة غير حكومية محلية. وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تدهورت الأوضاع الأمنية في مدينة

الرقعة أيضاً، حيث وردت أنباء عن عمليات اغتيال وهجمات على نقاط التفتيش. وقد ساهم ذلك في خلق بيئة تشغيلية صعبة ولا يمكن التنبؤ بها، مما أدى إلى تعطيل تقديم بعض المساعدات والخدمات الأساسية في المدينة.

- **مستويات عالية من التلوث بالمتفجرات الخطرة:** لا تزال مستويات التلوث في المناطق التي تغيرت الجهات المسيطرة عليها تعتبر مرتفعة للغاية. على الرغم من أن الإصابات الناجمة عن الانفجارات في الرقة قد انخفضت من حوالي 40 حالة أسبوعياً في نهاية عام 2017، إلى ما يقرب من أربعة أسبوعياً اعتباراً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، فإن مستويات الإصابة لا تزال مرتفعة وفقاً للمعايير الدولية. ولا يزال التلوث بالمتفجرات الخطرة يشكل حاجزاً يعرقل توسيع نطاق المساعدة وتوفير الخدمات الأساسية، خاصة في مدينتي الرقة ودير الزور اللتين شهدتا مستويات مرتفعة من العودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية القدرة على إزالة الألغام - لا سيما في محافظة دير الزور، حيث تنشط منظمة غير حكومية واحدة في عمليات التطهير وإزالة الألغام، قد شكلت تحدياً آخر. وفي الوقت نفسه، أدى عدم وجود نظام لتوثيق أنشطة إزالة الألغام وترتيب أولوياتها وتنفيذها في محافظة دير الزور (على عكس محافظة الرقة) إلى إعاقة فعالية الأعمال المتعلقة بالألغام.

- **بيئة السياسات:** على الرغم من حدوث بعض التحسن، لا تزال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تشعر بالقلق إزاء السياسات التي تتفادها السلطات المحلية فيما يتعلق بمعاملة النازحين، لا سيما أولئك الذين يخضعون للقيود المفروضة على حرية التنقل ويعانون من مصادرة الوثائق الشخصية، التي تُعد أكثر تواتراً في أماكن محددة. كما أن العوائق البيروقراطية المنقطعة التي تعوق العمل في مواقع النازحين وإجراء بعض الأنشطة تثير قلق المنظمات الإنسانية لأنها تعرقل التخطيط والتنفيذ وتوفير الخدمات التي يمكن التنبؤ بها للسكان. ويجب أن تظل عملية العودة طوعية تماماً وأمنة ومستتيرة، ولا ينبغي أن تكون مدفوعة بظروف معيشة دون المستوى أو نقص المساعدة أو تقييد حرية الحركة. كما أدى تدخل السلطات المحلية في تعيين الموظفين وعمليات الشراء واختيار المستفيدين والاستهداف القائم على الاحتياجات إلى ظهور تحديات تعرقل العمليات الإنسانية في سورية.

- **القابلية للتوسع:** على الرغم من أن القدرة على توسيع نطاق المساعدات والقدرات المحلية لا تزال محدودة، إلا أن قدرة الجهات الفاعلة المحلية أخذت في الزيادة، مما يخلق فرصاً لتوسيع نطاق المساعدات وتقديم الخدمات في مدينة الرقة ودير الزور. وفي الوقت نفسه، فإن النطاق الجغرافي الهائل للمناطق المتضررة التي يتوزع فيها الأشخاص المحتاجون للمساعدة، بمن فيهم النازحون، فضلاً عن طول المسافة بين المنظمات غير الحكومية القائمة ومواقع عمليات الأمم المتحدة من جهة والمناطق المتضررة (لا سيما في جنوب شرق دير الزور) من جهة أخرى يمثل تحدياً كبيراً أمام تلبية الاحتياجات.

- **قيود التمويل:** إن التمويل الإضافي ضروري، لا سيما في ضوء الاحتياجات الموسمية التي تتطلب تدخلات في الوقت المناسب. في سياق شمال شرق سورية، يلزم توفير تمويل إضافي لزيادة المساعدات المخصصة لفصل الشتاء والمقدمة للمستفيدين في إطار خطة المأوى / المواد غير الغذائية في فصل الشتاء. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للتقييمات الحديثة، شهد عام 2018 أدنى مستوى لإنتاج القمح والشعير في سورية منذ عام 1989، حيث لم يتجاوز إنتاج هذا العام نسبة 30٪ من متوسطات ما قبل النزاع. وحيث أن محافظة الحسكة كانت تساهم تقليدياً بما يتراوح بين 50 و 75 في المئة من إنتاج القمح الوطني، فإن انخفاض محصول القمح قد يؤدي إلى نقص الخبز وكذلك ارتفاع الأسعار. وقد تتجم عن ذلك آثار وطنية على مستويات استهلاك الغذاء، وقد يؤدي إلى زيادة اللجوء إلى استراتيجيات التكيف الصارمة وغير المستدامة. هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام والدعم للتخفيف من الآثار الأسوأ لهذه التطورات على الشرائح المستضعفة من السكان في هذه المنطقة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

هيلى أوسيكلا، رئيس مكتب أوتشا سورية، uusikyla@un.org

تروند ينسن، رئيس مكتب أوتشا تركيا، jensen8@un.org

بول هاندلي، رئيس مكتب أوتشا الإقليمي للأزمة السورية، handleyp@un.org

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.unocha.org/syria www.reliefweb.int

